State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

إدارة التوثيق والمعلومات	
الفصل التشريعي	١٤
دور الإنعقاد	١
رقم الوثيقة	١٣٧

١٨ / سبتمبر ٢٠١٣

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة .. وبعـــد ،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن زيادة بواقع ٢٥% من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

محمد ناصر الجـــبري **فيصـــل محمد الكندري**

ماضي محمد الهاجري **طـــلال سـعـد الـسهلي**

سلطان جدعان الشمري

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
ويوزع على الأعضاء

١٨/٩/٢٠١٣

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقتراح بقانون
في شأن زيادة بواقع ٢٥٪ من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص

- بعد الإطلاع على الدستور.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى)

تمنح زيادة بواقع ٢٥% من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن زيادة بواقع ٢٥٪ من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص

تقديراً لجهود الموظفين العاملين في القطاع الحكومي للدور الفعال الذي يقومون به وبهدف إنصافهم وتحسين الوضع المادي تحقيقاً لمساواتهم أسوة بنظائرهم من العاملين في القطاع الحكومي بالدولة لرفع المستوى الوظيفي وتشجيع للعنصر البشري الذي هو أهم عناصر الإنتاج والارتقاء بحالة العاملين، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون في شأن زيادة بواقع ٢٥% من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر مالي خاص بهم حرصاً على تحسين وضعهم ومنحهم أفضل الكوادر والمزايا لما يسهم في تكريس دعائم الاستقرار الوظيفي في القطاع الحكومي وأيضاً لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني مع مراعاة المعايير العلمية في إقرار هذه الزيادة حتى لا تكون لها تبعات اقتصادية وأضرار على الدولة.

كما أن إقرار الكوادر والمكافآت هو تقدير للدور الكبير الذي يؤديه الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي.